

مجلس المحافظين

GOV/2011/8

٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١

عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند ٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت

(الوثيقة GOV/2011/2)

تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في الجمهورية العربية السورية

تقرير من المدير العام

١- يتناول هذا التقرير الصادر عن المدير العام المقدم إلى مجلس المحافظين تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية العربية السورية^١ (سوريا).

ألف- موقع دير الزور

٢- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أبلغ المدير العام مجلس المحافظين بأن الوكالة تلقت معلومات تزعم أن منشأة في دير الزور بسوريا، دمرتها إسرائيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كانت مفاعلاً نووياً. وزعمت المعلومات كذلك أن المفاعل كان قيد التشييد لكن ليس قيد التشغيل وقت تدميره، وأنه بُني بمساعدة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، جرت عمليات إخلاء وتسوية سطحية على نطاق كبير في الموقع المذكور أزيلت أو أحجبت بقايا المبنى المدمر^٢.

١ الوثيقة INFCIRC/407.

٢ الفقرة ٢٦ من الوثيقة GOV/OR.1206، والفقرة ١٦ من الوثيقة GOV/2008/60.

٣- وقد تمسكت سوريا، منذ أيار/مايو ٢٠٠٨، بالقول إن المبنى المدمر كان منشأة عسكرية غير نووية وإنه لم يكن لديها أي تعاون مرتبط بالمجال النووي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.^٣ وإذا لا يمكن استبعاد أن الغرض من المبنى المدمر كان لاستخدام غير نووي، فإن الوكالة قيّمت أن سمات المبنى وإمكانية توصيل كميات وافية من مياه التبريد إليه مشابهة لما يتوفر عادة في مواقع المفاعلات.^٤ وفيما أشارت سوريا إلى أن جهودها لشراء معدات الضخ وكميات كبيرة من الغرافيت والباريت كانت ذات طابع مدني وغير نووي، فقد قيّمت الوكالة أنه يمكن لهذه المفردات أن تدعم أيضاً تشييد مفاعل نووي.^٥ وبالإضافة إلى ذلك، فإن انخراط هيئة الطاقة الذرية السورية في بعض المشتريات وعدم الاتساق بين المعلومات التي قدمتها هذه الهيئة بشأن الاستخدام النهائي والمعلومات الأخرى المتوافرة لدى الوكالة يثيران مزيداً من التساؤلات بخصوص إعلانات سوريا التي أفادت بأن تلك المشتريات كانت ذات طابع مدني وغير نووي. وتمسكت سوريا كذلك بالقول إن جسيمات اليورانيوم الطبيعي المنشأ التي عُثِر عليها خلال زيارة الوكالة إلى موقع دير الزور في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ هي جسيمات ناتجة عن الصواريخ التي استخدمت لتدمير المبنى.^٦

٤- وكما ذُكر في تقارير سابقة، قيّمت الوكالة أن الاحتمال ضئيل بأن تكون تلك الجسيمات ناتجة عن الصواريخ التي استخدمت لتدمير المبنى. كما قيّمت الوكالة أيضاً أن الاحتمال ضئيل بأن تكون تلك الجسيمات ناتجة عن تشتيت جوي. ووجود جسيمات اليورانيوم هذه يشير إلى إمكانية وجود أنشطة مرتبطة بالمجال النووي في الموقع ويزيد من التساؤلات حول طبيعة المبنى المدمر. وما زال يتعين على سوريا أن تقدم تفسيرات مُرضية عن مصدر تلك الجسيمات ووجودها.^٧ وفي هذا السياق، فإن من شأن المعلومات التي لم تقدمها بعد إسرائيل أن تساعد في توضيح هذه المسألة.^٨

٥- ولا تتوافر تفاصيل وافية في إعلانات سوريا بشأن طبيعة المبنى المدمر، وموقع دير الزور، والأماكن الثلاثة الأخرى التي يُزعم أنها متصلة به من الناحية الوظيفية، وأنشطة الشراء المشار إليها أعلاه، والمساعدة الأجنبية المزعومة، كما أن سوريا لم تقدم أي وثائق داعمة. وما قدمته سوريا حتى الآن من معلومات ومن إمكانيات المعاينة لم يمكن الوكالة من تأكيد ما أفادت به سوريا بشأن الطابع غير النووي للمبنى المدمر. ومنذ الزيارة التي قامت بها الوكالة إلى موقع دير الزور في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، تقدّمت الوكالة إلى سوريا بطلبات متكررة التمسّت فيها ما يلي:

- معلومات عن موقع دير الزور، وعن البنية الأساسية التي شوهدت في الموقع وبشأن مساحٍ شرائية معينة أفادت سوريا بأنها تتعلق بأنشطة مدنية غير نووية؛
- ومعاينة وثائق تقنية وأية معلومات أخرى متعلقة بتشييد المبنى المدمر؛

٣ الفقرة ١ من الوثيقة GOV/2008/60. والفقرة ١٥ من الوثيقة GOV/2009/36.

٤ الفقرتان ١٠ و ١١ من الوثيقة GOV/2008/60.

٥ الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2009/36.

٦ الفقرة ٨ من الوثيقة GOV/2008/60.

٧ الفقرة ٥ من الوثيقة GOV/2010/47.

٨ الفقرة ٧ من الوثيقة GOV/2009/36.

- ومعاينة المواقع التي كان فيها و/أو يوجد فيها الآن الركاب الناشئ عن المبنى المدمر، وبقايا الذخائر، وحطام المعدات، وأي معدّات تم إنقاذها؛
- ومعاينة إضافية لموقع دير الزور ومعاينة ثلاثة مواقع أخرى يُزعم أنها مرتبطة وظيفياً بموقع دير الزور.

٦- وتمسكت سوريا بقولها إنها غير ملزمة بتوفير مزيد من المعلومات بموجب اتفاق الضمانات الذي عقده مع الوكالة،^١ وذلك نظراً للطابع العسكري وغير النووي لموقع دير الزور والأماكن الثلاثة الأخرى التي يُزعم أنها متصلة به من الناحية الوظيفية. وقد شرحت الوكالة لسوريا أن اتفاقات الضمانات الشاملة لا تضع أي حدود على ما يمكن للوكالة معاينته من معلومات أو أنشطة أو أماكن لمجرد أنها قد تكون متصلة بالمجال العسكري. وقد عرضت الوكالة مراراً وتكراراً إرساء الطرائق اللازمة لتيسير المعاينة المنظمة للمعلومات والأماكن الحساسة، بما فيها موقع دير الزور والأماكن الثلاثة الأخرى.

٧- وكما أشار المدير العام في تصريحه يوم ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لمجلس المحافظين، وجّه المدير العام في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ رسالة إلى معالي السيد وليد المعلم، وزير الشؤون الخارجية لسوريا، طلب فيها، من بين جملة أمور، أن تتيح سوريا للوكالة، في أسرع وقت، معاينة المعلومات والمواقع التي أشارت إليها الوكالة سابقاً.

٨- وفي رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهة إلى المدير العام، أفاد وزير الشؤون الخارجية لسوريا بأن المدير العام لهيئة الطاقة الذرية السورية سيواصل العمل مع الوكالة لحل جميع المسائل التقنية العالقة وفقاً لالتزامات سوريا بموجب نظام الوكالة الأساسي، ومعهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الخاص بسوريا.

٩- ولم تتعاون سوريا بشكل جوهري مع الوكالة فيما يتعلق بطبيعة موقع دير الزور منذ الزيارة التي قامت بها الوكالة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٩ لم تقدم رداً على المسائل الأخرى المشار إليها في الفقرة ٥ أعلاه. وتواصلت الوكالة الطلب من سوريا إتاحة معاينة المعلومات والمواد والمعدّات والأماكن التي أشارت إليها الوكالة سابقاً.

باء- أنشطة في أماكن أخرى في سوريا

١٠- كما تمت الإفادة سابقاً، عُثر على جسيمات من اليورانيوم البشري المنشأ من نوع غير مشمول في رصيد سوريا المعلن في المفاعل النيوتروني المصغّر في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ولم تؤدّ نتائج فحص العينات التي أخذتها الوكالة إلى تأكيد صحة التفسيرات الأولية التي قدّمتها سوريا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بأن الجسيمات نشأت إما عن مواد مرجعية معيارية مستخدمة في التحليل بالتنشيط النيوتروني أو عن حاوية نقل مدرّعة.^{١٠} وأثناء عملية التفتيش التي تمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أوضحت سوريا، وخلافاً لإعلاناتها

٩ الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2009/56. والفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2008/60.

١٠ الفقرة ٦ من الوثيقة GOV/2009/75.

السابقة، أن الجسيمات البشرية المنشأ قد نتجت عن أنشطة لم يُبلَّغ عنها في السابق كانت قد أُجريت في المفاعل النيوتروني المصغّر فيما يتعلق بتحضير عشرات الغرامات من نيترات اليورانيوم باستخدام الكعكة الصفراء المنتجة في حمص^{١١}. وخلال عملية التحقق من الرصيد المادي في آذار/مارس ٢٠١٠، عُثِر على كمية ضئيلة أخرى من نيترات اليورانيوم غير المعلن عنه في المفاعل النيوتروني المصغّر. وأوضحت سوريا أن الأنشطة غير المعلن عنها قد أُجريت في مكان آخر من المفاعل النيوتروني المصغّر غير ذلك الذي سبق الإعلان عنه للوكالة^{١٢}. وقدمت سوريا تقارير في حزيران/يونيه ٢٠١٠ عن تغيير في الرصيد للمواد المعلن عنها حديثاً المقدمة للوكالة خلال عملية التحقق من الرصيد المادي. بيد أن أوجه عدم الاتساق بين إعلانات سوريا والنتائج التي توصلت إليها الوكالة تظل قائمة.

١١- وكما تم الإبلاغ عنه سابقاً، فخلال اجتماع عُقد في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تم التوصل إلى اتفاق مع سوريا بشأن خطة عمل لتسوية أوجه عدم الاتساق تلك، والذي شمل، من بين جملة أمور، إجراءات تتعلق بكميات المواد النووية واستخدامها في المفاعل النيوتروني المصغّر، ومنشورات علمية تتعلق بتجارب تحويل اليورانيوم تختلف عن تلك التي أعلنت سوريا بأنها تمت في المفاعل النيوتروني المصغّر، ودلائل عن مواد نووية تحت رقابة قسم إدارة النفايات لدى هيئة الطاقة الذرية السورية، وطلبات الوكالة بمعاينة حمص. ولم تقدم استجابة سوريا الأولية لخطة العمل التوضيحات الضرورية^{١٣}.

١٢- وفي رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠١١، أبلغت سوريا الوكالة بأن السلطات السورية "وافقت على السماح بزيارة حمص، ولكن تفاصيل ترتيبات الأنشطة والتاريخ، يتعين أن يتفق عليها الطرفان، مع الأخذ في الحسبان أن موقع حمص غير خاضع للالتزامات اتفاق الضمانات الخاص بسوريا". وفي هذه الرسالة، طلبت سوريا بأن تقترح الوكالة اجتماعاً لوضع الترتيبات لهذه الزيارة.

١٣- وفي رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١، رحّبت الوكالة بموافقة سوريا على زيارة الوكالة لحمص وأشارت إلى أنها تتطلع إلى إتاحتها معاً دون قيود للأماكن المطلوب معاينتها في حمص وإتاحة فرصة الاضطلاع بالأنشطة الضرورية في تلك الأماكن. وفي تلك الرسالة، اقترحت الوكالة أيضاً عقد اجتماع في دمشق يوم ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١١ لوضع ترتيبات لهذه الزيارة والاضطلاع بأنشطة في الأماكن المعنية بحمص في ٢٧ و٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١. وردّت سوريا على اقتراح الوكالة مشيرة بأنها مستعدة لمناقشة ترتيبات زيارة حمص خلال اجتماع في فيينا يوم ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١.

١٤- واستناداً إلى المعلومات المقدمة من سوريا حالياً، ليس بمقدور الوكالة استخلاص استنتاجات بشأن مصدر جسيمات اليورانيوم الطبيعي البشري المنشأ التي عُثِر عليها في المفاعل النيوتروني المصغّر. وعلاوة على ذلك، فبالنسبة للوكالة لا يزال الغموض يكتنف مكان ونطاق تجارب عمليات التحويل وكميات اليورانيوم المُنقى واليورانيوم المستنفد التجاري المستخدم في تلك التجارب.

١١ تم تشييد محطة تجريبية لتنقية حمض الفوسفوريك وأدخلت في الخدمة عام ١٩٩٧ في حمص بسوريا، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة. وتم أيضاً إنتاج الكعكة الصفراء كنتيجة لعملية تنقية الحمض. وخلال زيارة محطة تنقية حمض الفوسفوريك الكائنة بحمص في تموز/يوليه ٢٠٠٤، لاحظ مفتشو الوكالة كميات من الكعكة الصفراء تصل إلى بضع مئات من الكيلوغرامات.

١٢ الفقرة ١٠ من الوثيقة GOV/2010/47.

١٣ الفقرات ١٠ و١١ و١٢ من الوثيقة GOV/2010/63.

جيم- موجز

- ١٥- لم تتعاون سوريا مع الوكالة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بخصوص المسائل العالقة المرتبطة بموقع دير الزور والأماكن الثلاثة الأخرى التي يُزعم أنها متصلة وظيفياً بالموقع المذكور. ونتيجة لذلك، لم تتمكن الوكالة من إحراز تقدّم في اتجاه حسم القضايا العالقة المتصلة بتلك المواقع.
- ١٦- ومع مرور الوقت تتدهور بعض المعلومات المتعلقة بموقع دير الزور أو قد فُقدت كلياً. لذا، فمن الجوهري أن تتعاون سوريا بشكل فعّال، ومن دون مزيد من التأخير، مع الوكالة بشأن هذه القضايا العالقة المرتبطة بتنفيذ الضمانات.
- ١٧- وبخصوص المفاعل النيوتروني المصغّر، لا تتيح الردود التي قدّمتها سوريا حتى الآن، بمقتضى خطة العمل المتفق عليها، تسويةً أوجه عدم الاتساق التي حدّتها الوكالة. ومن أجل أن تتمكن الوكالة من استخلاص استنتاجات عن مصدر جسيمات اليورانيوم التي عُثر عليها في المفاعل النيوتروني المصغّر، من الضروري أن تقدم سوريا مزيداً من التوضيحات بشأن أوجه عدم الاتساق العالقة.
- ١٨- تعتبر الوكالة أن الرسالة التي بعث بها وزير الشؤون الخارجية لسوريا التي تفيد بأن هيئة الطاقة الذرية السورية ستواصل العمل مع الوكالة لتسوية جميع المسائل التقنية العالقة، بالإضافة إلى الخطاب الأخير من سوريا الذي أفادته من خلاله موافقتها على الزيارة المقترحة للوكالة إلى حمص، يمكن أن يمثل خطوة إلى الأمام.
- ١٩- ويحث المدير العام سوريا على أن تتدخّل حيزَ النفاذ بروتوكولاً إضافياً لاتفاق الضمانات الخاص بها، ممّا سيزيد من تيسير عمل الوكالة الرامي إلى التحقق من صحة إعلانات سوريا واكتمالها.
- ٢٠- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع حسب الاقتضاء.